نقد الألباني للتفسير

دكتور/ أحمد بن عبدالله بن محمد العبدالكريم
الأستاذ المشارك بقسم القرآن وعلومه- كلية أصول الدين والدعوة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يقدم البحث شخصية الشيخ محمد ناصر الدين الألباني كناقد للتفسير، ومهتم بمراجعة الأحاديث والآثار الواردة في بابه، كما يبرز جهوده في نقد بعض الأقوال التفسيرية الضعيفة والتي تناقلها بعض المفسرين عن بعضهم، ويُحقق في صحة أسباب النزول، ويقدم نموذجًا أصيلًا في تنزيه تفسير القرآن عن الإسرائيليات، كما يقدم البحث جهد الشيخ الألباني في نقده للطوائف والفرق المخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة والتي تأولت الآيات القرآنية على غير تأويلها الصحيح.

إن إبراز جهود العلماء المعاصرين وتوثيقه في البحث العلمي يقدم واجب الوفاء لهم ويفتح أوجهًا من آفاق البحث العلمي في تراثهم.

Research Summary:

This research examines the personality of Sheikh Muhammad Nasir al-Din al-Albani as an interpretive critic ،interested in reviewing hadiths and narrations related to his topic The research also highlights Al-Albani's efforts to criticize some weak interpretive statements transmitted by some interpreters from one another. It examines the authenticity of the reasons for revelation ،and presents an authentic model for purifying the interpretation of the Qur'an from Israelite narratives The research also presented the Sheikh's efforts in criticizing the sects and groups that oppose the doctrine of Ahl al-Sunnah wal-Jama'ah and that interpret verses of the Holy Qur'an in a way other than their correct interpretation

المقدمـــة:

الحمد لله الذي سلك بأهل العلم مسالك التبيين والإيضاح، وجدَّد لهذه الأمة أمر دينها برجال الإصلاح، واستعمل من اختار منهم لبيان الصواب في الخلاف، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فإن إثارة القضايا التفسيرية التي يكون فيها ناقد ومنقود، وتصحيح وتضعيف، تُثمر في بناء المدرسة التفسيرية، وتُنضِج طلابها، وتُعمل عقولهم، وتستعمل أدواتهم العلمية للوصول إلى أصح الأقوال التفسيرية وفق القواعد والأصول التي استقر عليها أهل السنة والجماعة في فهم كتاب الله.

ومن هنا جاءت فكرة البحث في تراث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني والنظر في معالجته للقضايا التفسيرية بعامة، والنقدية منها بخاصة، لما له من العناية البارزة في التمييز بين الصحيح والضعيف في أصلٍ كبير من أصول التفسير وهو: تفسير القرآن بالسنة النبوية وأقوال الصحابة والتابعين، وقد كان رحمه الله علمًا من أعلام النقد العلمي في عصرنا الحاضر، ومحررًا لما سطره بنانه في الدفاتر، الأمر الذي يستدعي إبرازةً علمية تُضيف إلى جهوده الحديثية عنايتَه بتصحيح تفسير القرآن الكريم والدفاع عن أصوله.

يقول رحمه الله مؤكدًا أهمية هذا النقد العلمي: (إن السنة التي لها هذه الأهمية في التشريع إنما هي السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالطرق العلمية والأسانيد الصحيحة المعروفة عند أهل العلم بالحديث ورجاله، وليست هي التي في بطون مختلف الكتب من التفسير والفقه والترغيب والترهيب والرقائق والمواعظ وغيرها فإن فيها كثيرًا من الأحاديث الضعيفة والمنكرة والموضوعة، وبعضها مما يتبرأ منه الإسلام، مثل حديث هاروت وماروت وقصة الغرانيق، ولي رسالة خاصة في إبطالها) [1].

ولعلي أسوق للقارئ الكريم تتمة هذه الدواعي وأهداف البحث وخطته ومنهجه فيما يلي:

أولًا: أسباب اختيار البحث:

يرجع اختيار البحث ودواعي الكتابة فيه لأسبابٍ منها:

١. أهمية تفعيل الدراسات النقدية في علم التفسير.
٢. عناية الشيخ الألباني بما يصح نظرًا واستدلالًا.
٣. بروز النقد العلمي في تراث الشيخ الألباني لعدد من العلوم ومنها: علم التفسير.

(١) منزلة السنة في الإسلام (ص: ١٨).

٤. ضعف المشاركة البحثية في إبراز شخصية الشيخ الألباني في علم التفسير وأصوله، مع وجود مادة علمية حقيقة بالبحث.

ثانيًا: أهداف البحث:

يهدف البحث لعدد من الأغراض العلمية أذكر منها:

١- تقديم نوع من أنواع المشاركة التفسيرية للعلماء المعاصرين، وحفظ آثارهم.

٢- الكشف عن عدد من القضايا الخلافية في التفسير، وبيان طرفي الخلاف فيها مع دراسة موازنة لأصح الأقوال وأحظّها بالراجح.

٣- يستجمع البحث الأصول الصحيحة التي يمكن أن تكون قاعدة لنقد الأقوال المخالفة في التفسير.

ثالثًا: الدراسات السابقة:

بعد بحثٍ في المكتبات العامة ومحركات البحث الحاسوبي لم أقف على من أفرد نقد الألباني في التفسير في بحث علمي، ولأجله دونت هذه الورقة العلمية.

رابعًا: منهج البحث:

سلكت في كتابة البحث المنهج التالي:

١- أوثّق المادة العلمية من مصادرها بالإحالة إليها.

٢- أعزو الآيات بعد وروها، مع الالتزام بالرسم العثماني.

٣- أخرج الأحاديث النبوية والآثار من دواوين السنن والمسانيد، بذكر المصدر متبوعًا برقم الحديث.

٤- أكتفي بتاريخ وفاة الأعلام المذكورين بعد ذكرهم استغناءً عن الإطالة بتراجمهم.

٥- أعرض المسألة التي انتقدها الشيخ الألباني متعلقة بالتفسير، بنقل كلامه من مصدره، ثم حصر أوجه النقد التي انتقدها سواءً كانت على التفسير أو على المفسر.

٦- أحلت للمصادر في الحاشية مع رقم الصفحة، وأخرت بياناتها في قائمة المصادر.

٧- التزمت قواعد الإملاء وعلامات الترقيم.

٨- ختمت البحث بأبرز نتائجه، مع فهرس خاص بموضوعاته، ومصادره.

خامسًا: خطة البحث:

ينقسم البحث إلى فصلين رئيسين، وخاتمة، وفق التالي:

الفصل الأول: التعريف بشخصية البحث ومصطلحاته والمنهج النقدي.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

المبحث الثاني: التعريف بمصطلح: نقد التفسير.

المبحث الثالث: دواعي نقد التفسير عند الألباني.

المبحث الرابع: منهج نقد التفسير عند الألباني.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية على نقد الألباني للتفسير، وقد جاءت في ستة مباحث:

المبحث الأول: نقد الألباني اعتماد المفسر على الإسرائيليات.

المبحث الثاني: نقد الألباني للضعيف من أقوال الصحابة في التفسير.

المبحث الثالث: نقد الألباني لأسباب النزول.

المبحث الرابع: نقد الألباني لغرائب المفسرين.

المبحث الخامس: نقد الألباني لمناهج المفسرين.

المبحث السادس: ردود الألباني على المفسرين.

ثم ختمت البحث بخاتمة أبرزت فيها نتائجه مع أبرز التوصيات.

والله المسؤول أن ينفع بهذه الورقة العلمية ويجعلها محققة لأهدافها مقبولة عنده بقبول حسن، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول: التعريف بشخصية البحث ومصطلحاته والمنهج النقدي.

المبحث الأول: التعريف بالشيخ محمد ناصر الدين الألباني:

لابد من التقديم بتعريف موجز بشخصية البحث، أُبرز فيها أهم ملامح سيرته، وأقصد في عرضها الاختصار، حتى لا تستغرق الترجمة المقصود من البحث [1].

أولًا: اسمه ومولده ونشأته:

هو الشيخ محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، المولود في عام ١٣٣٣ه الموافق ١٩١٤م في مدينة أشقودرة عاصمة دولة ألبانيا – حينئذ – عن أسرة فقيرة متدينة يغلب عليها الطابع العلمي، وقد كان والده مشتغلًا بالعلم مما جعله مرجعًا شرعيًا للناس.

هاجر الألباني وهو صغير مع أسرته إلى دمشق عاصمة سوريا لما انحرفت نحو الحضارة الغربية وابتعدت عن تعاليم الإسلام، فكانت هجرته بوابة خيرٍ للشيخ، فتعلم اللغة العربية وحفظ القرآن، ومنها بدأ حياته العلمية والمهنية، فعمل في إصلاح الساعات مع والده حتى استتم أمره شابًا ثم انصرف للعلم الشرعي عامة، ولعلوم الحديث خاصة.

ثانيًا: طلبه للعلم:

أتم الشيخ دراسته الابتدائية في مدرسة الإسعاف الخيري في دمشق بتفوق، ثم رأى والده أن يرسم له منهجًا علميًا خاصًا بعيدًا عن المدارس النظامية، فحفظ القرآن الكريم على والده، وتعلم التجويد، والنحو والصرف، وتفقه عند الشيخ سعيد البرهاني (ت: ١٣٨٦هـ) في مذهب الإمام أبي حنيفة (ت: ١٥٠ه)، وطالع كتب اللغة والبلاغة، وكان حريصًا على حضور دروس ومجالس الشيخ بهجة البيطار (ت:١٣٦٩ه)، ثم تأثر الشيخ في شبابه بأبحاث مجلة المنار التي كان يصدرها الشيخ محمد رشيد رضا (ت:) فأخذ بمنهج التحليل والنقد في كتاباته وتمييز الصحيح من غيره.

ثالثًا: أعماله العلمية وأشهر مؤلفاته وزياراته:

اشتغل الشيخ بعدد من الأعمال الرسمية وعضوية اللجان والهيئات، وربما اعتذر عن بعضها لمصلحة يقدرها–رحمه الله– ومن تلك الأعمال والمهمات التي قام بها على وجه الإجمال:

١- اختياره عضوًا للمجلس الأعلى للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من عام ١٣٩٥ه إلى ١٣٩٨ه.

(١) انظر في مصادر هذه الترجمة : ترجمة موجزة لفضيلة الشيخ أبي عبدالرحمن محمد ناصر الدين الألباني وأضواء على حياته العلمية د. عاصم بن عبدالله القريوتي، وكتاب: الإمام الألباني دروس ومواقف وعبر د. عبدالعزيز بن محمد السدحان، وكتاب : قطف الثمار بآخر ما حدث به الألباني من أخبار لعطية بن صدقي علي سالم عوده، وانظر: حياة الإمام الألباني بقلمه لعاصم موسى هادي، وكتاب حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه لمحمد بن إبراهيم الشيباني، وكتاب : الإمام الألباني شيخ الإسلام وإمام أهل السنة والجماعة في عيون أعلام العلماء وفحول الأدباء لسليم بن عيد الهلالي.

٢- اختياره عضوًا في لجنة الحديث، التي شكلت في عهد الوحدة بين مصر وسوريا، للإشراف على نشر كتب السنة.

٣- رحل عدة رحلات للدعوة منها: تلبيته دعوة من اتحاد الطلبة المسلمين في أسبانيا، ألقى خلالها محاضرة: بعنوان: الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، كما زار قطر وألقى فيها محاضرة بعنوان: منزلة السنة في الإسلام.

كما انتُدب من سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله للدعوة في مصر والمغرب وبريطانيا، وشملت زياراته الكويت والإمارات وألقى فيها محاضرات عديدة.

٤- غلب التأليف على جهوده العلمية فكتب دواوين حافلة بلغت ٢١٨ مؤلفًا، تضيق هذه الترجمة الموجزة عن سردها وتعدادها، وأبرزها: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، وسلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، وصفة صلاة النبي من التكبير إلى التسليم كأنك تراها.

٥- قررت لجنة الاختيار لجائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية منح الجائزة في عام ١٤١٩ه / ١٩٩٩م، والتي موضوعها "الجهود العلمية التي عنيت بالحديث النبوي تحقيقًا وتخريجًا ودراسة" لفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني السوري الجنسية، تقديرًا لجهوده القيمة في خدمة الحديث النبوي تخريجًا وتحقيقًا ودراسة وذلك في كتبه التي تربو على المئة.

رابعًا: وفاته:

توفي الألباني في الثاني والعشرين من جمادى الآخرة عام ١٤٢٠ه، الموافق الثاني من أكتوبر ١٩٩٩م، ودفن بعد صلاة العشاء، رحمه الله وغفر له.

المبحث الثاني: التعريف بمصطلح: نقد التفسير.

أولًا: تعريفه باعتباره مفردًا وباعتباره مركبًا:

نقد التفسير مصطلح مكون من كلمتين (نقد وتفسير)، فالنقد مأخوذ من كشف التزييف، جاء في الصحاح: (نَقَدْتُهُ الدراهمَ، ونَقَدْتُ له الدراهمَ، أي أعطيته، فانْتَقَدَها، أي قبضها. ونَقَدْتُ الدراهم وانْتَقَدْتُها، إذا أخرجتَ منها الزَيْفَ) [١]، ويقول ابن فارس (ت:٣٩٥): (النُّونُ وَالْقَافُ وَالدَّالُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِبْرَازِ شَيْءٍ وَبُرُوزِهِ...ومِنَ الْبَابِ: نَقْدُ الدِّرْهَمِ، وَذَلِكَ أَنْ يُكْشَفَ عَنْ حَالِهِ فِي جَوْدَتِهِ أَو غَيْرِ ذَلِكَ. وَدِرْهَمٌ نَقْدٌ: وَازِنٌ جَيِّدٌ، كَأَنَّهُ قَدْ كُشِفَ عَنْ حَالِهِ فَعُلِم) [٢].

(١) الصحاح للجوهري (٥٤٤/٢).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٤٦٧/٥).

وأما التفسير فهو مأخوذ في أصل اللغة من الفَسْر، وفَسَره يفسِره فسرًا، وفسَّره تفسيرًا، والتفسير بيان وتفصيل الكتاب [١].

وعليه يمكن أن يُعرَّف مصطلح نقد التفسير بأنه نظر المفسر في القول التفسيري، لتمييز جيده من رديئه، وصحيحه من فاسده، وراجحه من مرجوحه، بمبررات علمية يقدمها الناقد[٢].

ثانيًا: المصطلحات المشابهة:

تلتقي بعض المصطلحات العلمية مع مرادي في نقد التفسير، وهي ثلاثة: الاستدراك في التفسير، والتعقبات على أقوال المفسرين، وتوجيه أقوال المفسرين، وبين هذه المصطلحات أوجه التقاء لا تخفى، فيمكن أن يكون النقد استدراكًا، ويمكن أن يحمل التوجيه نقدًا.

ويجوز أن يستقل كل مصطلح بمقصوده، فالاستدراك قد يتمم المعنى فيزيده ولا يقصره على قول المفسر، مع أنه لا يختلف معه فيما أورده في أصله، وبهذا الاتفاق يجوز أن يكون مُستدركًا، والتعقب أقرب للنقد مع غلبة الاعتراض على قول المفسر لرده أو نقضه، خلافًا للنقد الذي قد يقصد عنصرًا من عناصر القول المنتقد كالذي ينتقد ضعف الدليل المحتج به في استدلال المفسر مع الاتفاق مع المفسر في قوله دون نقضه، وأما التوجيه فهو أبعدها عن مرادي في النقد وإن التقى معه في بعض أوجهه، إذ قد يحمل المفسر الحجج لإظهار معنى من معاني التفسير للسلف حمله من بعدهم على غير مراده، فيجتهد في توجيه قوله قصدًا لإضعاف قول من حمله على غير محمله[٣].

والخلاصة أنه لا يمكن التمييز بين هذه المصطلحات الثلاثة حتى يستتم النظر في سياق كلام الناقد من المفسرين، مع ما بينها من التداخل الذي لا يخفى كما تقدم.

المبحث الثالث: دواعي نقد التفسير عند الألباني:

يمكن إيراد أبرز الدوافع التي دعت الشيخ الألباني رحمه الله لنقد التفسير فيما يلي:

أولًا: تساهل بعض المفسرين في إيراد بعض الأحاديث الضعيفة والاستشهاد بها مع معارضتها الأصول الصحيحة، ويظهر هذا الدافع جليًا في رسالته: نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق إذ قال في مقدمتها: (فشرعت –متوكلًا على الله الغفور– في جمع طرق تلك القصة من كتب التفسير والحديث، وبينت عللها متنًا وسندًا، ثم ذكرت قول الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢ هـ) في تقويتها، وتعقبته بما يبين وَهْيَ ما ذهب إليه...)[٤].

---

(١) العين: ٢٤٧/٧.

(٢) انظر: منهج النقد في التفسير د. إحسان الأمين: ١٥، الاستدراك في التفسير دراسة تأصيلية د. منال بنت عبدالإله العتيبي (٦٦).

(٣) أجادت وأفادت الباحثة د. منال بنت عبدالإله العتيبي حول هذه المصطلحات في رسالتها: الاستدراك في التفسير (٤٧–٨١)

(٤) نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق (٤، ٥).

ثانيًا: دفاعه عن مقام العصمة للأنبياء المرسلين والملائكة المقربين، ويظهر هذا الدافع جليًا في نقده للإسرائيليات التي يستدل بها بعض المفسرين حول الآيات الواردة في قصص الأنبياء أو الملائكة، ومن ذلك ما أورده بعض المفسرين في قصة نبي الله داود عليه السلام وفتنته بامرأة أحد الجند، وسيأتي ذكره في محله من هذا البحث–إن شاء الله–، قال الألباني رحمه الله في انتقاد هذا القول: (وقصة افتتان داود عليه السلام بنظره إلى امرأة الجندي أوريا مشهورة مبثوثة في كتب قصص الأنبياء وبعض كتب التفسير، ولا يشك مسلم عاقل في بطلانها لما فيها من نسبة ما لا يليق بمقام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مثل محاولته تعريض زوجها للقتل، ليتزوجها من بعده! وقد رويت هذه القصة مختصرة عن النبي ﷺ فوجب ذكرها والتحذير منها) [(١)].

ثالثًا: حرص الشيخ الألباني أن لا يُنسب للصحابة رضي الله عنهم إلا الصحيح من الأقوال، ودَفَع رحمه الله بالنقد العلمي كل ما يتعارض مع منهجهم في التفسير، وقارَن بين أقوال المفسر منهم مع أدلة الكتاب والسنة بعد إبطال القول سندًا ومتنًا، يظهر ذلك جليًا في تضعيفه نسبة القول بأن إبليس من الملائكة لابن عباس رضي الله عنهما[(٢)].

رابعًا: انحراف بعض الفرق والطوائف في تفسير القرآن مما دفع الألباني رحمه الله لتسميتهم وذكر أقوالهم والرد عليهم، ومن ذلك نقده للشيعة في مسألة الولاية، ونقده الخوارج في مسألة تكفير الحكام بآية المائدة، كما نقد العقلانيين الذين خالفوا أصول التفسير بإعمال عقولهم مع تعطيل دلالة نصوص الوحيين[(٣)].

خامسًا: أورد بعض المفسرين غرائب في التفسير دعت الألباني رحمه الله لمراجعتها ومناقشتها مناقشة علمية، ومن ذلك نقده للألوسي (ت ١٢٧٠ هـ) في ذكره للتناكح بين الإنس والجن، أو اختصاص الحشر بالثقلين دون البهائم عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥] [(٤)]. [(٥)].

سادسًا: قد يختلف بعض المفسرين على منهجه الذي اختطه في مقدمة تفسيره، أو كان منهجًا له معهودًا في تآليفه، فترى الألباني ينتقده حين يختلف عن منهجه المعهود، ثم يحاكمه إليه، وقد نقلت شيئًا من ذلك في مناقشته لابن كثير (٧٧٤ هـ)، وابن القيم (٧٥١هـ) وابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) رحمهم الله في بعض مسائل التفسير[(٦)].

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١/ ٤٨٥).

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٣١٢/٢، وسيأتي في الفصل الثاني من البحث إن شاء الله تعالى.

(٣) انظر: المبحث السادس من الفصل الثاني: ردود الألباني على المفسرين.

(٤) انظر: تفسير الألوسي روح المعاني (١٥/ ٢٥٥).

(٥) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٢/ ٦٠٣-٦٠٧).

(٦) انظر: المبحث الخامس من الفصل الثاني: نقد الألباني لمناهج المفسرين.

المبحث الرابع: منهج نقد التفسير عند الألباني:

امتاز الألباني بالعناية الحديثية مما جعل نقد التفسير عنده يغلب عليه نقد السند والمتن، والتعقيب بالصحة والضعف، ولعلي أشير في هذا المبحث لأبرز ملامح منهجه في هذا النقد والتي تبرز جليًا من خلال الآتي:

أولًا: حرص الألباني رحمه الله على سلوك مذهب أهل السنة والجماعة في تأويل آيات الصفات ورد على المتأولين فيها، كما ظهرت عنايته بمذهب أهل السنة والجماعة في مناقشته للخوارج الذين يحملون آيات التكفير على حكام المسلمين وقضاتهم(١).

ثانيًا: يُبطل الألباني القاعدة الشرعية التي ينطلق منها بعض الطوائف المخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة، كنسبة الشيعة بعض الأقوال لأهل السنة في ولاية علي رضي الله عنه.

ثالثًا: يتتبع الألباني رحمه الله الأحاديث من دواوينها ومجامعها قبل أن ينتقد القول التفسيري، ويظهر هذا جليًا في نقده لقصة الغرانيق، حيث ذكر في أولها جمع طرق تلك القصة من كتب التفسير والحديث(٢).

رابعًا: عنايته بقول جماهير المفسرين في نقد الأقوال الشاذة أو المرجوحة، ومن ذلك ما نقله في تفسير التمني الوارد في قوله تعالى: ﴿إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢] بأن أحسن ما قيل في ذلك: إن ﴿تَمَنَّىٰٓ﴾ من "الأمنية" وهي التلاوة، وعليه جمهور المفسرين والمحققين، وحكاه ابن كثير (٧٧٤ هـ) عن أكثر المفسرين، بل عزاه ابن القيم (٧٥١هـ) إلى السلف قاطبة(٣).

خامسًا: يقابل الأقوال التفسيرية المنتقدة بأدلة الكتاب والسنة، لبيان ضعفها وإسقاط الاحتجاج بها، كقوله في كون إبليس من الملائكة: (ومما يبطله أنه خلق من نار كما ثبت في القرآن الكريم، والملائكة خلقت من نور كما في " صحيح مسلم (٢٦١ هـ) " عن عائشة مرفوعًا) (٤).

سادسًا: استعماله للأدلة العقلية مع الأدلة الشرعية لانتقاد القول التفسيري، ومن ذلك مناقشته للألوسي في التناكح بين الثقلين بقوله: (وحينئذٍ كيف يمكن تطبيق الأحكام المعروفة في الزوجين – كالطلاق والظهار والنفقة وغيرها – مع اختلاف طبيعة خلقهما؟! تالله! إنها من

(١) انظر المبحث السادس من الفصل الثاني: ردود الألباني على المفسرين.
(٢) انظر: نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق (٤، ٥).
(٣) انظر: مختصراً من نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق (٧-٩).
(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣١٢/٢).

أغرب الغرائب أن يخفى مثل هذا البُطل بل السُّخف على العلامة الآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) غفر الله لنا وله)[1].

سابعًا: مناقشته الواضحة لأقوال علماء أهل السنة وتسميتهم، كما ستراه في ذكره لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، وابن القيم (٧٥١ه)، وابن كثير (٧٧٤ هـ)، وابن حجر (ت٨٥٢ هـ)، والشوكاني (ت ١٢٥٠ه)، والآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) وغيرهم، وهوما يوضح بجلاء أنه رحمه الله يناقش الموافق والمخالف إذا ظهر ما يدعو للنقد والمناقشة، متمسكًا بما يظهر له من الأدلة.

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٢/ ٦٠٧).

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية على نقد الألباني للتفسير.

المبحث الأول: نقد الألباني اعتماد المفسر على الإسرائيليات:

الإسرائيليات هي: الأخبار المنقولة عن بني إسرائيل من اليهود وهو الأكثر، أومن النصارى[1].

والحكم فيها عند العلماء وفقًا لما ورد في حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «بلِّغُوا عَنِّي ولَو آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» [2]، وفي مسند الإمام أحمد (٢٤١ هـ) من حديث أبي نملة الأنصاري أن النبي ﷺ قال: «إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: آمَنَّا بِاللهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِه، فَإِنْ كَانَ حَقًّا لَمْ تُكَذِّبُوهُمْ، وَإِنْ كَانَ بَاطِلًا لَمْ تُصَدِّقُوهُمْ» [3].

ولأجله أكد العلماء على منهج التعامل مع روايات بني إسرائيل بأنها تذكر للاستشهاد، لا للاعتماد، فما صح مما شهد له الشرع، فصحيح، وما خالفه فيعتقد كذبه، وما لم يعلم حكمه في شرعنا، فلا يصدّق، ولا يكذّب، وغالبه لا فائدة فيه[4].

وقد انتقد الألباني بهذا المنهج عددًا من الروايات التفسيرية، واستدرك خطأ إيرادها من المفسرين، مبيناً خطأ المنهج التفسيري بها، يتبين ذلك من خلال الآتي:

أولًا: نقد الألباني للمفسرين الذين أوردوا من الإسرائيليات ما يطعن في عصمة الأنبياء:

أورد كثير من المفسرين[5] في تأويل قول الله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١] روايات متعددة في هذه القصة منسوبة لعبدالله بن عباس رضي الله عنهما ولمجاهد، ووهب بن منبه، وكعب الأحبار، والسدي، وغيرهم، وأعلاه ما رواه الطبري بإسناده مرفوعًا إلى النبي ﷺ بقوله: حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني ابن لهيعة، عن أبي صخر، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك سمعه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إِنَّ دَاوُدَ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ نَظَرَ إِلَى الْمَرْأَةِ فَأَهَمَّ، قَطَعَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَأَوْصَى صَاحِبَ الْبَعْثِ، فَقَالَ: إِذَا حَضَرَ الْعَدُو فَقَرِّبْ فُلَانًا بَيْنَ يَدَيِ التَّابُوتِ، وَكَانَ التَّابُوتُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ يُسْتَنْصَرُ بِهِ، مَنْ قُدِّمَ بَيْنَ يَدَيِ التَّابُوتِ لَمْ يَرْجِعْ حَتَّى يُقْتَلَ أَو يَنْهَزِمَ عَنْهُ الْجَيْشُ، فَقُتِلَ زَوْجُ الْمَرْأَةِ وَنَزَلَ الْمَلَكَانِ عَلَى دَاوُدَ يَقُصَّانِ عَلَيْهِ قِصَّتَهُ، فَقَطِنَ دَاوُدُ فَسَجَدَ، فَمَكَثَ

(١) انظر: أصول التفسير للشيخ محمد بن عثيمين: ٥٣، معجم علوم القرآن لإبراهيم الجرمي (٤٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٠٠/٣) برقم (٣٤٦١) باب ما ذكر عن بني إسرائيل.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤٦٠/٢٨) برقم: ١٧٢٢٥. مسند الشاميين.

(٤) انظر: حاشية مقدمة التفسير لابن قاسم (١٣٨، ١٣٩).

(٥) انظر: تفسير الطبري (٦٤/٢٠-٧٥)، تفسير البغوي (٨٢/٧)، تفسير القرطبي (١٦٧/١٥)، زاد المسير لابن الجوزي (٥٦٦/٢).

أَرْبَعِينَ لَيْلَةً سَاجِدًا حَتَّى نَبَتَ الزَّرْعُ مِنْ دُمُوعِهِ عَلَى رَأْسِهِ، وَأَكَلَتِ الْأَرْضُ جَبِينَهُ وَهُوَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ " فَلَمْ أَحْصِ مِنَ الرَّقَاشِيِّ إِلَّا هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ: " رَبِّ زَلَّ دَاوُدُ زَلَّةً أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، إِنْ لَمْ تَرْحَمْ ضَعْفَ دَاوُدَ وَتَغْفِرْ ذَنْبَهُ، جَعَلْتَ ذَنْبَهُ حَدِيثًا فِي الْخُلُوفِ مِنْ بَعْدِهِ، فَجَاءَهُ جَبْرَائِيلُ –عليه السلام– مِنْ بَعْدِ الْأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَقَالَ: يَا دَاوُدُ إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ الْهَمَّ الَّذِي هُمِمْتَ بِهِ، فَقَالَ دَاوُدُ: عَلِمْتُ أَنَّ الرَّبَّ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَغْفِرَ لِي الْهَمَّ الَّذِي هَمَمْتُ بِهِ، وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ اللَّهَ عَدْلٌ لَا يَمِيلُ فَكَيْفَ بِفُلَانٍ إِذَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقَالَ: يَا رَبِّ دَمِي الَّذِي عِنْدَ دَاوُدَ؟ فَقَالَ جَبْرَائِيلُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا سَأَلْتُ رَبَّكَ عَنْ ذَلِكَ، وَلَئِنْ شِئْتَ لَأَفْعَلَنَّ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَعَرَجَ جِبْرِيلُ وَسَجَدَ دَاوُدُ، فَمَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ نَزَلَ فَقَالَ: قَدْ سَأَلْتُ رَبَّكَ عَزَّ وَجَلَّ يَا دَاوُدَ عَنِ الَّذِي أَرْسَلَتْنِي فِيهِ، فَقَالَ: قُلْ لِدَاوُدَ: إِنَّ اللَّهَ يَجْمَعُكُمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ: هَبْ لِي دَمَكَ الَّذِي عِنْدَ دَاوُدَ، فَيَقُولُ: هُوَلَكَ يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: فَإِنَّ لَكَ فِي الْجَنَّةِ مَا شِئْتَ وَمَا اشْتَهَيْتَ عِوَضًا)[1].

وكان للشيخ الألباني رحمه الله موقفًا ناقدًا لما ذكره أكثر المفسرين حول هذه الآية الكريمة يمكن تلخيصه في الآتي:

أولًا: نقده سند الحديث، إذ حكم عليه بالبطلان، قال رحمه الله: (باطل، رواه الحكيم الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) في نوادر الأصول عن يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعًا، كما في تفسير القرطبي (٦٧١ هـ)، وقال ابن كثير (٧٧٤ هـ) في تفسيره: رواه ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ)، ولا يصح سنده لأنه من رواية يزيد الرقاشي عن أنس، ويزيد وإن كان من الصالحين لكنه ضعيف الحديث عند الأئمة) [2]..

ثانيًا: نقده متن الحديث: إذ رجَّح كونه من الإسرائيليات، التي نقلها أهل الكتاب وهم لا يعتقدون العصمة في الأنبياء، ويزيد الرقاشي أخطأ فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قال رحمه الله: (وقد نقل القرطبي عن ابن العربي المالكي (ت ٥٤٣ هـ) أنه قال: وأما قولهم: إنها لما أعجبته أمر بتقديم زوجها للقتل في سبيل الله، فهذا باطل قطعا، فإن داود – عليه السلام– لم يكن ليريق دمه في غرض نفسه) [3].

---

(١) رواه الطبري في تفسيره (٧٤/٢٠) ، قال ابن حجر في المطالب العالية : (١٤/ ٢٦٧) : (حديث الباب وحديث مجاهد ووهب إن صحت عنهم، فأخلق بها أن تكون من الأخبار المتلقاة عن أهل الكتاب، أما حديث أنس فضعيف كما رأيت وكما رأيت في ترجمة يزيد أنه لم يكن يضبط السماع فيجعل ما سمعه عن الحسن عن أنس والعكس، إضافة إلى ضعفه، فهو حريّ أن يكون مثل أحاديث مجاهد وحديث الباب وحديث وهب فإن الإنسان لو بكى يومه لم يملأ قعر إناء فكيف ينبت البقل وكيف يمتلئ الإناء إلَّا لو غطى ذلك الإناء إلى اليوم التالي، وهذه سخافة لا يمكن أن يرضى بأن تلصق برجل صالح فضلًا عن نبي كريم

والأنبياء عليهم السلام بشر لا يفترقون عن غيرهم إلَّا باختصاصهم بالنبوة ويجري عليهم ما يجري على البشر).

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١/ ٤٨٥).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١/ ٤٨٥)، وقول ابن العربي المشار إليه في أحكام القرآن (٥٧/٤).

وقال رحمه الله: (وقصة افتتان داود عليه السلام بنظره إلى امرأة الجندي أوريا مشهورة مبثوثة في كتب قصص الأنبياء وبعض كتب التفسير، ولا يشك مسلم عاقل في بطلانها لما فيها من نسبة ما لا يليق بمقام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مثل محاولته تعريض زوجها للقتل، ليتزوجها من بعده! وقد رويت هذه القصة مختصرة عن النبي ﷺ فوجب ذكرها والتحذير منها) [١].

والذي اختاره الألباني رحمه الله هو مذهب المحققين من المفسرين[٢]، إذ القدح في عصمة الأنبياء موجب لاطِّراح القول وانتقاده، ومن قواعد المفسرين عند تأويل القرآن ردُّ كل قول يطعن في عصمة الأنبياء ومقام الرسالة، وأن القول الذي يُعظِّم مقام النبوة ولا ينسب إليها ما لا يليق بها أولى بتفسير الآية [٣].

ولأجله قال ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): (وهذا لا يصح من طريق النقل، ولا يجوز من حيث المعنى، لأن الأنبياء منزَّهون عنه) [٤].

وأطال الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) عند تفسيره للآية في رد هذا الخبر وأمثاله، فقال: (والذي أدين به وأذهب إليه أن ذلك باطل) [٥].

ودلَّل على بطلان القصة بوجوه منها: أن هذه الحكاية لو نُسبت إلى أفسق الناس وأشدِّهم فجورًا لاستنكف منها وأن من يقرر هذه القصة لو نسب إلى مثل هذا العمل لبالغ في تنزيه نفسه وربما لعن من ينسبه إليها، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يليق بالعاقل نسبة المعصوم إليه، الثاني: أن حاصل القصة يرجع إلى أمرين إلى السعي في قتل رجل مسلم بغير حق وإلى الطمع في زوجته وكلاهما منكر عظيم ، والثالث: أن الله تعالى وصف داود عليه السلام قبل ذكر هذه القصة بالصفات العشرة المذكورة، ووصفه أيضًا بصفات كثيرة بعد ذكر هذه القصة، وكل هذه الصفات تنافي كونه عليه السلام موصوفاً بهذا الفعل المنكر والعمل القبيح[٦].

وأما تعيين الذنب الذي وقع منه ثم استغفر فلم تسمه الآية ولم تذكره، ولم يرد في السنة ما يُمكن حمل معناه على الآية الكريمة، ولأجله أعرض الشيخ عبدالرحمن السعدي (ت ١٣٧٦هـ) رحمه الله عن الأخبار الإسرائيلية عند هذه الآية جملة وتفصيلًا بقوله: (وهذا الذنب الذي صدر من داود عليه السلام، لم يذكره الله لعدم الحاجة إلى ذكره، فالتعرض له من

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١/ ٤٨٥).

(٢) انظر: مفاتيح الغيب للرازي (٣٧٧/٢٦)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية: ٤٩٩/٤، لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن: ٢٧/٤، زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي (٥٦٦/٣)، فتح القدير للشوكاني (٤/ ٤٩٠)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير القرآن للسعدي (٧١٢).

(٣) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين د. حسين بن علي الحربي (٣٢٨/١).

(٤) زاد المسير في علم التفسير (٥٦٦/٣).

(٥) مفاتيح الغيب (٣٧٧/٢٦).

(٦) المرجع السابق (٣٧٧/٢٦).

باب التكلف، وإنما الفائدة ما قصه الله علينا من لطفه به وتوبته وإنابته، وأنه ارتفع محله، فكان بعد التوبة أحسن منه قبلها) [1].

ثانيًا: نقد الألباني للمفسرين الذين أوردوا من الإسرائيليات ما يطعن في عصمة الملائكة:

أورد كثير من المفسرين[2] في قصة هاروت وماروت روايات كثيرة منها روى الإمام أحمد (٢٤١ هـ) في مسنده عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول: (إِنَّ آدَمَ –عليه السلام– لَمَّا أَهْبَطَهُ اللهُ تَعَالَى إِلَى الْأَرْضِ، قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: أَيْ رَبِّ، ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة: ٣٠] ، قَالُوا: رَبَّنَا نَحْنُ أَطْوَعُ لَكَ مِنْ بَنِي آدَمَ. قَالَ اللهُ تَعَالَى لِلْمَلَائِكَةِ: هَلُمُّوا مَلَكَيْنِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، حَتَّى يُهْبَطَ بِهِمَا إِلَى الْأَرْضِ، فَنَنْظُرَ كَيْفَ يَعْمَلَانِ. قَالُوا: رَبَّنَا، هَارُوتُ وَمَارُوتُ. فَأُهْبِطَا إِلَى الْأَرْضِ، وَمُثِّلَتْ لَهُمَا الزُّهَرَةُ امْرَأَةً مِنْ أَحْسَنِ الْبَشَرِ، فَجَاءَتْهُمَا، فَسَأَلَاهَا نَفْسَهَا، فَقَالَتْ: لَا وَاللهِ، حَتَّى تَكَلَّمَا بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ مِنَ الْإِشْرَاكِ. فَقَالَا: وَاللهِ لَا نُشْرِكُ بِاللهِ أَبَدًا. فَذَهَبَتْ عَنْهُمَا ثُمَّ رَجَعَتْ بِصَبِيٍّ تَحْمِلُهُ، فَسَأَلَاهَا نَفْسَهَا، فَقَالَتْ: لَا وَاللهِ، حَتَّى تَقْتُلَا هَذَا الصَّبِيَّ، فَقَالَا: وَاللهِ لَا نَقْتُلُهُ أَبَدًا. فَذَهَبَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ بِقَدَحِ خَمْرٍ تَحْمِلُهُ، فَسَأَلَاهَا نَفْسَهَا، فَقَالَتْ: لَا وَاللهِ، حَتَّى تَشْرَبَا هَذَا الْخَمْرَ. فَشَرِبَا، فَسَكِرَا فَوَقَعَا عَلَيْهَا، وَقَتَلَا الصَّبِيَّ، فَلَمَّا أَفَاقَا، قَالَتِ الْمَرْأَةُ: وَاللهِ مَا تَرَكْتُمَا شَيْئًا مِمَّا أَبَيْتُمَاهُ عَلَيَّ إِلَّا قَدْ فَعَلْتُمَا حِينَ سَكِرْتُمَا، فَخُيِّرَا بَيْنَ عَذَابِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَاخْتَارَا عَذَابَ الدُّنْيَا) [3].

وقد كان للألباني رحمه الله موقف ناقد من قبول هذه المرويات أو نسبتها للملائكة المقربين، ويمكن تلخيص نقده في أمرين:

الأول: نقد إسناد القصة المرفوعة للنبي ﷺ، وتصحيح نسبتها إلى المرويات الإسرائيلية، مع تقريره عدم الاستدلال بها في تفسير الآية، قال رحمه الله: (وقد استنكره جماعة من الأئمة المتقدمين، فقد روى حنبل الحديث من طريق أحمد ثم قال: قال أبوعبد الله

---

(١) تفسير السعدي (ص ٧١١).

(٢) قال ابن كثير في تفسيره (١/ ٣٦٠): (وقد روى في قصة هاروت وماروت عن جماعة من التابعين، كمجاهد والسدي والحسن البصري وقتادة وأبي العالية والزهري والربيع بن أنس ومقاتل بن حيان وغيرهم، وقصها خلق من المفسرين من المتقدمين والمتأخرين، وحاصلها راجع في تفصيلها إلى أخبار بني إسرائيل، إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، وظاهر سياق القرآن إجمال القصة من غير بسط ولا إطناب فيها، فنحن نؤمن بما ورد في القرآن على ما أراده الله تعالى، والله أعلم بحقيقة الحال).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده برقم (٦١٧٨)، قال الألباني رحمه الله في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١/ ٣١٥): (باطل مرفوعاً)، وقال ابن كثير في تفسيره (١/ ٣٥٤): (وأقرب ما في هذا أنه من رواية عبد الله بن عمر، عن كعب الأحبار، لا عن النبي ﷺ، كما قال عبد الرزاق في تفسيره، عن الثوري، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر، عن كعب، قال: ذكرت الملائكة أعمال بني آدم، وما يأتون من الذنوب، فقيل لهم: اختاروا منكم اثنين، فاختاروا هاروت وماروت. فقال لهما: إني أرسل إلى بني آدم رسلا وليس بيني وبينكم رسول، انزلا لا تشركا بي شيئا ولا تزنيا ولا تشربا الخمر. قال كعب: فوالله ما أمسيا من يومهما الذي أهبطا فيه حتى استكملا جميع ما نهيا عنه، ورواه ابن جرير من طريقين، عن عبد الرزاق، به، ورواه ابن أبي حاتم، عن أحمد بن عصام، عن مؤمل، عن سفيان الثوري، به، ورواه ابن جرير أيضا: حدثني المثنى، حدثنا المعلى –وهو ابن أسد–حدثنا عبد العزيز بن المختار، عن موسى بن عقبة، حدثني سالم أنه سمع عبد الله يحدث، عن كعب الأحبار، فذكره، فهذا أصح وأثبت إلى عبد الله بن عمر من الإسنادين المتقدمين، وسالم أثبت في أبيه من مولاه).

-يعني الإمام أحمد (٢٤١ هـ) -: هذا منكر، وإنما يروى عن كعب، ذكره في منتخب ابن قدامة وقال ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ) في العلل: سألت أبي عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث منكر.

قلت: ومما يؤيد بطلان رفع الحديث من طريق ابن عمر أن سعيد بن جبير ومجاهدا روياه عن ابن عمر موقوفاً عليه كما في الدر المنثور " للسيوطي، وقال ابن كثير (٧٧٤ هـ) في طريق مجاهد: وهذا إسناد جيد إلى عبد الله بن عمر، ثم هو- والله أعلم - من رواية ابن عمر عن كعب كما تقدم بيانه من رواية سالم عن أبيه) [١].

ورفع رحمه الله الثقة في تفاسير بني إسرائيل عند نقده لهذه القصة بقوله: (ولم يرد ما يشهد لما ذكر، إلا في بعض الإسرائيليات التي لا ينبغي أن يوثق بها، وإلا في حديث مرفوع، قد يتوهم - بل أوهم - بعضهم صحته، وهو منكر بل باطل) [٢].

الثاني: استنكار متن هذه القصة بمخالفتها لما قرره القرآن الكريم من عصمة الملائكة في قوله تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، وأنه من غير اللائق بهم نسبتهم لهذه الأعمال، قال رحمه الله: (ومن ذلك أن فيه وصف الملكين بأنهما عصيا الله تبارك وتعالى بأنواع من المعاصي على خلاف وصف الله تعالى لعموم ملائكته في قوله عز وجل: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾) [٣].

المبحث الثاني: نقد الألباني للضعيف من أقوال الصحابة في التفسير:

اجتهد الألباني رحمه الله بآلته الحديثية في تمييز الأقوال التفسيرية المشكلة والمنسوبة للصحابة والتابعين، وكان رحمه الله لا ينسب إلى سلف الأمة تفسيرًا يورد إشكالًا أو يفيد تناقضًا إلا وأخذه بنقد فاحص، أو جمعٍ يتفق مع عموم الأدلة من الكتاب والسنة.

ويمكن أن يبرهن لذلك بنقده لقول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: (كان إبليس من حَيٍّ من أحياء الملائكة يقال لهم الجن خُلقوا من نار السَّمُوم من بين الملائكة قال: وكان اسمه الحارث، قال: وكان خازناً من خُزَّان الجنة) [٤]، وهذا القول قول مشهور في كتب التفسير[٥]،، ذكره غير واحد منهم بنسبته لابن عباس رضي الله عنهما وغيره.

الأمر الذي دعا الألباني للنظر في سلامته سندًا ومتناً حتى تستقيم الدلالة، فنقده من وجهين:

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: ١/ ٣١٨.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: ٢/ ٣١٢.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: ١/ ٣١٨.

(٤) رواه الطبري في تفسيره (٤٥٥/١).

(٥) انظر: تفسير الطبري (٤٥٥/١)، تفسير الثعلبي (١٧٥/١)، تفسير البغوي (٧٨/١)، زاد المسير (٥٤/١)، الدر المنثور (١١١/١)، فتح القدير (٧٥/١، ٧٩).

الأول: سنده، فنصَّ على أنه مما لا يصح إسناده [١].

الثاني: أن متنه باطل، لمخالفته القرآن والسنة، قال رحمه الله: (ومما يبطله أنه خلق من نار كما ثبت في القرآن الكريم، والملائكة خلقت من نور كما في " صحيح مسلم " عن عائشة مرفوعا، فكيف يصح أن يكون منهم خلقة، وإنما دخل معهم في الأمر بالسجود لآدم عليه السلام لأنه كان قد تشبه بهم وتعبد وتنسك، كما قال الحافظ ابن كثير (٧٧٤ هـ)، وقد صح عن الحسن البصري أنه قال: " ما كان إبليس من الملائكة طرفة عين قط وإنه لأصل الجن، كما أن آدم عليه السلام أصل البشر ") [٢].

يقول الأمين الشنقيطي (١٣٩٣ه) رحمه الله: (وما يذكره المفسرون عن جماعة من السلف كابن عباس وغيره: من أنه كان من أشراف الملائكة، ومن خزان الجنة، وأنه كان يدبر أمر السماء الدنيا، وأنه كان اسمه عزازيل كله من الإسرائيليات التي لا معول عليها.

وأظهر الحجج في المسألة حُجَّة من قال: إنه غير ملك. لأن قوله تعالى: إلا إبليس كان من الجن ففسق الآية، وهو أظهر شيء في الموضوع من نصوص الوحي. والعلم عند الله تعالى) [٣].

المبحث الثالث: نقد الألباني لأسباب النزول:

تتبع الألباني بعض أسباب النزول وعُني بها من جهة الصحة والضعف، وصوَّب حمل التفسير على ما لا يصح فيها، ويمكن الإشارة إلى نقده في هذا الباب في ثلاث اتجاهات:

الأول: تصحيح ما يورده المفسر ضعيفًا:

ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما قالَ: كَانَتْ امْرَأَةٌ تُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ - ﷺ - حَسْنَاءُ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ، فَكَانَ بَعْضُ الْقَوْمِ يَسْتَقْدِمُ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ لِئَلَّا يَرَاهَا، وَيَسْتَأْخِرُ بَعْضُهُمْ حَتَّى يَكُونَ فِي الصَّفِّ الْمُؤَخَّرِ، فَإِذَا رَكَعَ قَالَ هَكَذَا؛ يَنْظُرُ مِنْ تَحْتِ إِبْطِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ﴾ [الحجر: ٢٤] [٤].

أورده ابن كثير (٧٧٤ هـ) في تفسيره واستغربه، وقال: (وهذا الحديث فيه نكارة شديدة) [٥]، وخالفه الألباني ورأى صحة إسناده بشواهده، ورَفَع نكارة متنه بقوله: (وأما النكارة الشديدة التي زعمها ابن كثير (٧٧٤ هـ) رحمه الله، فالظاهر أنه يعني أنه من غير المعقول أن يتأخر أحد من المصلين إلى الصف الآخر لينظر إلى امرأة! وجوابنا عليه، أنهم قد قالوا:

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣١٢/٢).
(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣١٢/٢).
(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢٩١/٣).
(٤) أخرجه ابن ماجه (ص٢٤٦) برقم: ١٠٤٦، والترمذي ٣٥٢/٥ برقم: ٣٣٨٦، وابن جرير في تفسيره: ٥٤/١٤.
(٥) تفسير ابن كثير: (٤/ ٥٣٢).

إذا ورد الأثر بطل النظر، فبعد ثبوت الحديث لا مجال لاستنكار ما تضمنه من الواقع، ولو أننا فتحنا باب الاستنكار لمجرد الاستبعاد العقلي للزم إنكار كثير من الأحاديث الصحيحة، وهذا ليس من شأن أهل السنة والحديث، بل هومن دأب المعتزلة وأهل الأهواء. ثم ما المانع أن يكون أولئك الناس المستأخرون من المنافقين الذين يظهرون الإيمان ويبطنون الكفر؟ بل وما المانع أن يكونوا من الذين دخلوا في الإسلام حديثا، ولما يتهذبوا بتهذيب الإسلام، ولا تأدبوا بأدبه؟)[1].

الثاني: تضعيف ما يورده المفسر صحيحًا:

أورد بعض المفسرين[2] ما أخرجه الحاكم من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّه ﷺ يَنْظُرُ فِي الْمَقَابِرِ، وَخَرَجْنَا مَعَهُ، فَأَمَرَنَا فَجَلَسْنَا، ثُمَّ تَخَطَّا الْقُبُورَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَبْرٍ مِنْهَا فَنَاجَاهُ طَوِيلًا، ثُمَّ ارْتَفَعَ نَحِيبُ رَسُولِ اللَّه ﷺ بَاكِيًا فَبَكَيْنَا لِبُكَائِه، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَيْنَا فَتَلَقَّاهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه، مَا الَّذِي أَبْكَاكَ فَقَدْ أَبْكَانَا، وَأَفْزَعَنَا، فَجَاءَ فَجَلَسَ إِلَيْنَا فَقَالَ: «أَفْزَعَكُمْ بُكَائِي؟» فَقُلْنَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّه فَقَالَ: " إِنَّ الْقَبْرَ الَّذِي رَأَيْتُمُونِي أُنَاجِي فِيه، قَبْرُ أُمِّي آمِنَةَ بِنْتِ وَهْبٍ وَإِنِّي اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي زِيَارَتِهَا، فَأَذِنَ لِي فِيه، فَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي الِاسْتِغْفَارِ لَهَا، فَلَمْ يَأْذَنْ لِي فِيه، وَنَزَلَ عَلَيَّ ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣] حَتَّى خَتَمَ الْآيَةَ ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] فَأَخَذَنِي مَا يَأْخُذُ الْوَلَدَ لِوَالِدِه مِنَ الرِّقَّةِ فَذَلِكَ الَّذِي أَبْكَانِي. قال الحاكم «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا وَلَمْ يُخْرِجَاهُ هَكَذَا بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ»[3].

وهذا الحديث اخرجه الواحدي في تفسيره[4] وأورده السيوطي (٩١١هـ) في الدر المنثور[5]، وقد انتقد الألباني تصحيح الحاكم وسكوت السيوطي عن ضعفه فقال: (وفي الحديث نكارة ظاهرة، وهي نزول الآيتين: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ إلى آخرهما في زيارته – ﷺ – لقبر أمه! والمحفوظ أنهما نزلتا في موت عمه أبي طالب مشركًا، وفي ذلك أحاديث كثيرة سردها السيوطي في الدر المنثور وأحدها في "صحيح البخاري (٢٥٦ هـ)، وصحيح مسلم (٢٦١ هـ)، وغيرهما من حديث سعيد بن المسيب عن أبيه)[6].

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٥/ ٦١٢).

(٢) انظر: التفسير الوسيط للواحدي (٢/ ٥٢٨)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٤/ ٣٠٢)، النكت والعيون (٢/ ٤٠٩).

(٣) المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ٣٦٦)، التفسير الوسيط للواحدي (٢/ ٥٢٨) قال ابن كثير في تفسيره: (٤/ ٢٢٣)، (وهذا حديث غريب وسياق عجيب!).

(٤) التفسير الوسيط للواحدي (٢/ ٥٢٨)

(٥) الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٤/ ٣٠٢)

(٦) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١١/ ٢٢٢)

الثالث: إبطال ما يورده الشيعة في أسباب النزول:

تزعم الشيعة أن سبب نزول قول الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة: ٦٧] هو في حق علي بن أبي طالب، ويستدلون بأثر أبي سعيد الخدري: (نزلت هذه الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾، يوم غدير خم في علي بن أبي طالب) [(١)].

قال الألباني: موضوع، أخرجه الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، وابن عساكر (٥٧١ هـ)، من طريق علي بن عابس عن الأعمش وأبي الجحاف عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال... فذكره، قلت: وهذا إسناد واه؛ عطية – وهو ابن سعد العوفي – ضعيف مدلس) [(٢)].

وبين أن نسبته من الشيعة للواحدي لا تصححه عند أهل السنة، ولا يجوز إيهام المسلمين بأن هذا رأي أهل السنة في سبب نزول الآية فقال رحمه الله: (فإن الواحدي (ت ٤٦٨هـ) ليس من أصحاب السنن عندنا؛ وإنما هو مفسر من أهل السنة؛ لا يلتزم في روايته الأحاديث الصحيحة) [(٣)].

وأبطل الاستدلال به على إمامة علي رضي الله عنه في زعم الشيعة، ورد على من ظن في الآيات تأويلًا أو اعتقد سببًا للنزول يؤيد تلك المزاعم، قال رحمه الله: (وإن مما يؤكد للقراء أن الشيعة يحرفون القرآن – ليطابق هذا الحديث الباطل المصرح بأن الآية نزلت يوم غدير خم: أن قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾؛ إنما يعني المشركين الذين حاولوا منعه من الدعوة، وقتله بشتى الطرق، كما قال الشافعي: "يعصمك من قتلهم أن يقتلوك حتى تبلغ ما أنزل إليك" رواه عنه البيهقي في "الدلائل". فهؤلاء لم يكن لهم وجود يوم الغدير؛ لأنه كان بعد حجة الوداع في طريقه إلى المدينة كما هو معلوم! وإنما نزلت الآية قبل حجته – ﷺ – وهو في المدينة لا يزال يجاهد المشركين؛ كما تدل الأحاديث الكثيرة...إذا عرفت هذا؛ فإنك تأكدت من بطلان الحديث، وبطلان قول الشيعة: إن المقصود بـ (الناس) في الآية أصحاب النبي – ﷺ – الذين كانوا معه في يوم الغدير! بل المقصود عندهم أبوبكر وعمر وعثمان وكبار الصحابة! لأن معنى الآية عندهم: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾: (أن عليًا هو الخليفة من بعدك) ﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾: كأبي بكر وغيره!) [(٤)].

---

(١) أورده السيوطي الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٣/ ١١٧)، وعزاه لابن أبي حاتم وابن مردويه وابن عساكر.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٠/ ٥٨٩)

(٣) المرجع السابق (٥٩٠/١٠).

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٥٩٢/١٠).

والصواب في سبب نزولها ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: كَانَ رَسُولُ الله – ﷺ– إِذَا نَزَلَ مَنْزِلا، نَظَرُوا أَعْظَمَ شَجَرَةٍ يَرَوْنَهَا فَجَعَلُوهَا لِلنَّبِيِّ – ﷺ – فَيَنْزِلُ تَحْتَهَا، وَيَنْزِلُ أَصْحَابُهُ بَعْدَ ذلكَ فِي ظِل الشَّجَر. فَبَيْنَمَا هُو نَازِلٌ تَحْتَ شَجَرَةٍ – وَقَدْ عَلَّقَ السَّيْفَ عَلَيْهَا– إِذْ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَأَخَذَ السَّيْفَ مِنَ الشَّجَرَةِ، ثُمّ دَنَا مِنَ النَّبِيِّ – ﷺ – وَهُو نَائِمٌ فَأَيْقَظَهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ مَنْ يَمْنَعُكَ مِنِّي اللَّيْلَةَ؟ فَقَالَ النَّبِيّ – ﷺ –: "الله". فَأَنْزَلَ الله ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ﴾ [المائدة: ٦٧][(١)].

المبحث الرابع: نقد الألباني لغرائب المفسرين:

يستغرب الألباني على بعض المفسرين ما يوردونه من الأقوال في تفاسيرهم، ويتعقبهم ببيان وجه الاستغراب، ومن ذلك ما أورده حول قوله تعالى: (﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٥٦]، حيث استغرب استدلال جمع من المفسرين بأثر مجاهد: «إِذَا جَامَعَ وَلَمْ يُسَمِّ انْطَوَى الْجَانُّ عَلَى إِحْلِيلِهِ فَجَامَعَ مَعَهُ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ»[(٢)].

قال رحمه الله بعد بيان بطلانه: (وجدت نفسي مضطرًا لتخريجه والكشف عن وهائه؛ لأنني رأيت بعض العلماء من المفسرين وغيرهم قد ساقوه مساق المسلمات؛ كالقرطبي (٦٧١ هـ)، في جامعه، والشوكاني (ت ١٢٥٠ه) في فتح القدير، والآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) في روح المعاني، وفسروا به قوله تعالى لإبليس الرجيم في سورة الإسراء: ﴿وَشَارِكْهُمْ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَـٰدِ﴾ [الإسراء: ٦٤] بل وكذلك الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢ هـ) في الفتح، لما ذكر اختلاف العلماء في تفسير قوله – ﷺ: (لم يضره شيطان أبدًا) ؛ في دعاء إتيان الرجل أهله، فكان آخر ما ذكر منها قوله: (وقيل: لم يضره بمشاركة أبيه في جماع؛ أمه كما جاء عن مجاهد (ت ١٠٤هـ)... فذكره. وقال: ولعل هذا أقرب الأجوبة!

... على أنه لو صح ذلك عنه؛ فهو مقطوع موقوف عليه، فلا حجة فيه، ولو أنه رفعه؛ لكان مرسلًا، والمرسل ضعيف عند المحدثين، ولا سيما في مثل هذا الأمر الغيبي الغريب، وهذا كله لو صح السند بذلك إليه، فكيف وهو مقطوع واهٍ) [(٣)].

ثم استنكر على الآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) رأيًا آخر في قوله: – رحمه الله – جاء بغريبة أخرى؛ فقال:(ولا شك في إمكان جماع الجني إنسية بدون أن يكون مع زوجها الغير الذاكر اسم الله تعالى، ويدل على ذلك ما رواه أبو عثمان سعيد بن داود الزبيدي قال: كتب قوم من أهل اليمن إلى مالك (١٧٩ هـ) يسألونه عن نكاح الجن، وقالوا إن هاهنا رجلًا من الجن

(١) رواه الهيثمي في موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: (٥/ ٤١١)، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة: (٥/ ٦٤٥).

(٢) رواه الطبري في تفسيره (٢٤٨/٢٢). قال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٢/ ٦٠٣): (منكر مقطوع).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٢/ ٦٠٣-٦٠٧).

يزعم أنه يريد الحلال فقال: ما أرى بذلك بأسًا في الدين؛ لكن أكره إذا وُجدت امرأةٌ حامل قيل: من زوجكِ؟ قالت: من الجن! فيكثر الفساد في الإسلام!) [(١)].

ووجه الغرابة استدلاله على الإمكان المذكور بهذا الأثر عن مالك! وهو باطل في نقدي سندًا ومتنًا، أما السند؛ فإن سعيد بن داود الزبيدي ضعفه ابن المديني، وكذبه عبد الله ابن نافع الصائغ في قصةٍ مذكورة في ترجمته في تاريخ بغداد والتهذيب، وقال الحاكم (٤٠٥ هـ): روى عن مالك أحاديث موضوعة. وقال الخطيب (ت ٤٦٣ هـ) وغيره: حدث عن مالك، وفي أحاديثه نكرة. وقال ابن حبان في الضعفاء: لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار.

وأما المتن؛ فإني أستبعد جدًا – على فقه الإمام مالك – أن يقول في تزويج الإنسية بالجني: ما أرى بذلك بأسًا في الدين! ذلك لأن من شروط النكاح – كما هو معلوم – الكفاءة في الدين على الأقل. فلا يجوز تزويج مسلمة بكافر، بل ولا بفاسق، فمن أين لوليها وللشهود أيضًا أن يعلموا أن هذا الجني كفؤ لها، وهم لا يعرفونه؟! فإنه قد ظهر لهم بصورة رجل خاطب وجميل! ولا يمكن رؤيته على حقيقته بنص القرآن.

وقد يتمثل بصورة أخرى إنسانية أو حيوانية، وحينئذٍ كيف يمكن تطبيق الأحكام المعروفة في الزوجين – كالطلاق والظهار والنفقة وغيرها – مع اختلاف طبيعة خلقهما؟! تالله! إنها من أغرب الغرائب أن يخفى مثل هذا البُطل بل السُّخف على العلامة الآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) غفر الله لنا وله وأغرب من ذلك كله قول ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) في رسالة إيضاح الدلالة في عموم الرسالة: (وقد يتناكح الإنس والجن، ويولد بينهما ولد، وهذا كثير معروف) ! !

وأقول: نعم؛ هو معروف بين بعض النسوة الضعيفات الأحلام والعقول، ولكن أين الدليل الشرعي والعقلي على التوالد أولًا، وعلى التزواج الشرعي ثانيًا؟! هيهات هيهات!)[(٢)].

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٢/ ٦٠٣-٦٠٧).

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٢/ ٦٠٣-٦٠٧)، والمسألة خلافية بين أهل العلم، يقول الأمين الشنقيطي في أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢/ ٤١٥): (اختلف العلماء في جواز المناكحة بين بني آدم والجن. فمنعها جماعة من أهل العلم، وأباحها بعضهم، قال المناوي في شرح الجامع الصغير: ففي الفتاوى السراجية للحنفية: لا تجوز المناكحة بين الإنس والجن وإنسان الماء ؛ لاختلاف الجنس. وفي فتاوى البارزي من الشافعية: لا يجوز التناكح بينهما. ورجح ابن العماد جوازه. اهـ. وقال الماوردي: وهذا مستنكر للعقول ؛ لتباين الجنسين، واختلاف الطبعين ؛ إذ الآدمي جسماني، والجني روحاني. وهذا من صلصال كالفخار، وذلك من مارج من نار، والامتزاج مع هذا التباين مدفوع، والتناسل مع هذا الاختلاف ممنوع. اهـ . وقال ابن العربي المالكي: "نكاحهم جائز عقلا ؛ فإن صح نقلا فبها ونعمت".

قال مقيده – عفا الله عنه –: لا أعلم في كتاب الله ولا في سنة نبيه – ﷺ – نصا يدل على جواز مناكحة الإنس الجن، بل الذي يستروح من ظواهر الآيات عدم جوازه. فقوله في هذه الآية الكريمة: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا﴾ [النحل: ٧٢] الآية، ممتنا على بني آدم بأن أزواجهم من نوعهم وجنسهم، يفهم منه أنه ما جعل لهم أزواجا تباينهم كمباينة الإنس للجن، وهو ظاهر.

ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا لِّتَسۡكُنُوٓاْ إِلَيۡهَا وَجَعَلَ بَيۡنَكُم مَّوَدَّةٗ وَرَحۡمَةً﴾ [الروم: ٢١] ، فقوله: ﴿أَنۡ خَلَقَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا﴾، في معرض الامتنان يدل على أنه ما خلق لهم أزواجا من غير أنفسهم ؛ ويؤيد ذلك ما تقرر في الأصول من أن: «النكرة في سياق الامتنان تعم» ... وقد دلت الآيات المتقدمة على أن ما خلق لهم من أزواجهم، هو الكائن من أنفسهم، أي: من نوعهم وشكلهم ؛ كقوله: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا﴾ [النحل: ٧٢] ، وقوله: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا﴾ الآية، فيفيد أنه لم يجعل لهم أزواجا من غير أنفسهم. والعلم عند الله تعالى).

المبحث الخامس: نقد الألباني لمناهج المفسرين:

يلتزم الألباني بمنهجه في التأليف، كما أنه يُلزم المفسر بمنهجه الذي اختطه في مقدمة تفسيره، أو منهجه المعهود منه في مصنفاته، ولذا تراه يحاكم بعض المفسرين باختلافهم على مناهجهم، كما أنه مع نقد المناهج يصرح بنقد أعلام المفسرين وأعيانهم دفاعًا عن الحق الذي يراه ويميل إلى أنه الراجح.

ولنقده في هذا الباب عددٌ من النماذج، منها:

أولًا: تعقبه لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ) في تفسيره حين أورد في قصة نبي الله داود المتقدمة في المبحث الأول من هذا الفصل وفيها ما لا يليق بنبي من أنبياء الله، قال منبهًا: (تبين لنا من رواية ابن أبي حاتم في تفسيره لمثل هذا الحديث الباطل أن ما ذكره في أول كتابه " التفسير ": " أنه تحرى إخراجه بأصح الأخبار إسنادًا وأثبتها متنًا " كما ذكره ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ليس على عمومه فليعلم هذا) [(١)].

ثانيًا: تعقبه على محمد علي الصابوني في اختصاره لتفسير ابن كثير (٧٧٤ هـ)، حين أغفل تضعيف ابن كثير (٧٧٤ هـ) على حديث: (لولا أن بني إسرائيل قالوا: ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠]؛ ما أعطوا أبدًا، ولو أنهم اعترضوا بقرة من البقر فذبحوها؛ لأجزأت عنهم، ولكن شددوا فشدد الله عليهم) [(٢)]، قال الألباني رحمه الله: (أساء الشيخ الصابوني كل الإساءة حين أورد الحديث في مختصره، فأوهم القراء بذلك أنه صحيح كما نص عليه في المقدمة! على ما كنت شرحت ذلك في مقدمة المجلد الرابع من الصحيحة، ثم زاد في الإيهام بحذفه تضعيف ابن كثير (٧٧٤ هـ) إياه، واقتصاره على تخريج الحديث فقط في حاشيته!) [(٣)].

ثالثًا: نقده لابن القيم (٧٥١ه) وابن كثير (٧٧٤ هـ) في تأويل قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] حيث تعقَّب قول ابن القيم (٧٥١ه) عند تأويل الآية: (وَأما مخاطبتهم واستنطاقهم وإقرارهم لَهُ بالربوبية وشهادتهم على أنفسهم بالعبودية فَمن قَالَه من السّلف فَإِنَّمَا هُو بِنَاء مِنْهُ على فهم الْآيَة، وَالْآيَة لم تدل على هَذَا بل دلّت على خِلَافه) [(٤)].

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٤٨٥/١).

(٢) أخرجه ابن مردويه في "تفسيره" كما في "تفسير ابن كثير" (١ / ٣٠٠). وأخرجه ابن أبي حاتم ١/ ١٤١ (٧٢٢). وقال ابن كثير في تفسيره بعد أن ساقه من رواية ابن مردويه: «وهذا حديث غريب من هذا الوجه، وأحسن أحواله أن يكون من كلام أبي هريرة، كما تقدم مثله عن السدي». قال الألباني في الضعيفة ١٢/ ٩٤ (٥٥٥٥): «منكر».

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٩٦/١٢).

(٤) الروح: (ص ١٦١).

فنقده الألباني بأنه قولٌ مجانب لمنهجيته ومنهجية ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، ونسب القول إلى وجه من التأويل البعيد عن معنى الآية، بل بالغ في وصفه بمشابهة تأويل المعطلة!

قال رحمه الله: (وقد أفاض جدًا -يعني ابن القيم-في تفسير الآية وتأويلها تأويلًا ينافي ظاهرها بل ويعطل دلالتها أشبه ما يكون بصنيع المعطلة لآيات وأحاديث الصفات حين يتأولونها، وهذا خلاف مذهب ابن القيم (٧٥١ه) رحمه الله الذي تعلمناه منه ومن شيخه ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، فلا أدري لماذا خرج عنه؟!)[١].

وأتبع الألبانيُّ ابن كثير (٧٧٤ هـ) نقده بسبب جزمه بوقف أحاديث الإشهاد المفسرة لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ وذاك حين استخرج ذرية آدم من صلبه فلم يُصحح ابن كثير (٧٧٤ هـ) رفعها، وتعقبه الألباني فساقها مرفوعة ومخرجة مع تصحيحه لها في السلسلة الصحيحة، ثم قال: (إذا عُرف هذا فمن العجيب قول الحافظ ابن كثير (٧٧٤هـ) عقب الأحاديث والآثار التي سبقت الإشارة إلى أنه أخرجها " فهذه الأحاديث دالة على أن الله عز وجل استخرج ذرية آدم من صلبه، وميز بين أهل الجنة وأهل النار، وأما الإشهاد عليهم هناك بأنه ربهم فما هو إلا في حديث كلثوم بن جبر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وفي حديث عبد الله بن عمرو، وقد بينا أنهما موقوفان لا مرفوعان كما تقدم ".

قلت: وليس الأمر كما نفى، بل الإشهاد وارد في كثير من تلك الأحاديث) [٢].

وقال في آخر تعقبه: (وقد عزَّ علي كثيرا أن يتبعهم في ذلك مثل ابن القيم (٧٥١ه) وابن كثير (٧٧٤ هـ)، خلافًا للمعهود منهم من الرد على المبتدعة ما هو دون ذلك من التأويل. والعصمة لله وحده)[٣].

المبحث السادس: ردود الألباني على المفسرين:

في منهجية الألباني الناقدة تتجلى ردوده على المفسرين، وعتبه عليهم في ترك الالتزام بأصول تفسيره، ويمكن إجمال هذه الردود فيما يلي:

أولًا: نصب المجانيق في نسف قصة الغرانيق:

وهي القصة الواردة في تفسير قول الله تعالى ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَانُ فِيٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾ لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا۟ بِهِۦ فَتُخْبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٤﴾﴾ [الحج: ٥٢-٥٤] ولها روايات عديدة

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٦١/٤).

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٦٠/٤).

(٣) المرجع السابق (١٦٢/٤).

منها ما رواه ابن جرير عن سعيد بن جبير قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩] ، قرأها رسول الله ﷺ فقال: "تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترجى" فسجد رسول الله ﷺ، فقال المشركون: إنه لم يذكر آلهتهم قبل اليوم بخير، فسجد المشركون معه، فأنزل الله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ﴾ [الحج: ٥٢] إلى قوله: ﴿عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٥] (١).

كتب الألباني رحمه الله رسالة خاصة في هذه الرواية تُعد من أظهر عنايته بصحيح التفسير، وتحريره من المروي دون فحص ونقد، ويصح هنا ذكر ما قاله الأعمش عند أبي حنيفة فيما أورده الخطيب البغدادي، قال: (جاء رجل إلى الأعمش فسأله عن مسألة وأبو حنيفة جالس فقال الأعمش يا نعمان قل فيها فأجابه، فقال الأعمش من أين قلت هذا؟ فقال من حديثك الذي حدثتناه قال نعم نحن صيادلة وأنتم أطباء)(٢).

فإذا كانت كتب التفسير مشحونة بالروايات والآثار، كان فحصها ونسبة الصحيح منها هو عمل النقاد من المحدثين، ولأجله كتب الألباني رحمه الله هذه الرسالة المستوعبة بعدما سُئل عنها رحمه الله وعن موقف المفسر من تضعيف ابن كثير (٧٧٤ هـ) لها، وتقوية ابن حجر (ت٨٥٢ هـ) لحديثها، فقال في مقدمة رسالته: (فشرعت -متوكلًا على الله الغفور- في جمع طرق تلك القصة من كتب التفسير والحديث، وبينت عللها متنًا وسندًا، ثم ذكرت قول الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢ هـ) في تقويتها، وتعقبته بما يبين وَهْيَ ما ذهب إليه، ثم عقّبت على ذلك بذكر بعض البحوث والنقول عن بعض الأئمة الفحول ذوي التحقيق في الفروع والأصول، تؤيد ما ذهبنا إليه من نكارة القصة وبطلانها، ووجوب رفضها، وعدم قبولها، تصديقًا لقوله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩]، فجاءت رسالة فريدة في بابها، قوية في موضوعها، ترفع حيرة الأخ المؤمن، وتطيح بشبهة الملحد الأرعن، وقد سميتها:
"نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق")(٣).

وقد أورد النتيجة العلمية في مطلع رسالته باختلاف المفسرين في قوله تعالى: {تَمَنَّى} و{أُمْنِيَّتِهِ}، وأن أحسن ما قيل في ذلك: إن {تَمَنَّى} من "الأمنية" وهي التلاوة، وعليه جمهور المفسرين والمحققين، وحكاه ابن كثير (٧٧٤ هـ) عن أكثر المفسرين، بل عزاه ابن القيم (٧٥١هـ)إلى السلف قاطبة، ورجح أن المعنى: وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تلا كتاب الله وقرأ أو حدّث وتكلم، ألقى الشيطان في كتاب الله الذي تلاه وقرأه، أوفي حديثه

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٦٦٦/١٨).
(٢) نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق (٤، ٥).
(٣) نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق (٤، ٥).

الذي حدّث وتكلم، فينسخ الله ما يلقي الشيطان بقوله تعالى: فيُذْهِب الله ما يلقي الشيطان من ذلك، على لسان نبيه ويبطله، هذا هو المعنى المراد من هذه الآية الكريمة[١].

ثانيًا: رد الألباني على الشوكاني في مسألة المعية:

ذهب الشوكاني (ت ١٢٥٠ه) في تفسير المعية في مثل قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] إلى أن هذه المعية لا تحمل على المعية العلمية، وأن من تأولها بذلك فقد سلك شعبة من شعب التأويل المخالف لمذهب السلف وما كان عليه الصحابة والتابعون وتابعوهم[٢].

وتعقبه الألباني بالاحتجاج بقول ابن عبد البر في التمهيد: (أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل، قالوا في تأويل قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ هو على العرش، وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يُحتجُ بقوله) [٣] قال الألباني: في هذا النص رد صريح لما ذهب إليه الإمام... وكأنه لم يقف على هذا النص من الحافظ ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، ولا على ما سبق من القول عن الأئمة الفحول كسفيان الثوري (ت ١٦١هـ)، ومالك، ومقاتل بن حيان (ت ١٥٠هـ)، الذين فسروا الآيتين بمثل ما نَقَلَ ابن عبد البر إجماع الصحابة ومن بعدهم عليه، فلا تغتر إذن بما زعمه الشوكاني (ت ١٢٥٠ه) من المخالفة، فإنه لكل عالم زلة، ولكل جواد كبوة) [٤].

ثالثًا: رد الألباني على الآلوسي في حشر البهائم:

عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥] مال الآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) تبعًا للغزالي في مسألة حشر البهائم[٥] إلى أن الحشر يختص بالثقلين، فقال في تفسيره: (ومال حجة الإسلام الغزالي (ت ٥٠٥هـ) وجماعة إلى أنه لا يحشر غير الثقلين لعدم كونه مكلفاً إلّا أهلا للكرامة بوجه وليس في هذا الباب نص من كتاب أو سنة معول عليها يدل على حشر غيرهما من الوحوش وخبر مسلم والترمذي وإن كان صحيحًا لكنه لم يخرج مخرج التفسير للآية، ويجوز أن يكون كناية عن العدل التام وإلى هذا القول أميل ولا أجزم بخطأ القائلين بالأول لأن لهم ما يصلح مستندًا)[٦].

---

(١) مختصراً من نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق (٧-٩).

(٢) انظر: المجموعة المنيرية، هكذا ذكر الألباني في مختصر العلو: ٢٦٨، وتعقبه، وقد راجعت تفسير الشوكاني فتح القدير: (٥/ ٢٢٣) فرأيت قوله في المعية مفسراً للآية: (ومعنى أين ما كانوا إحاطة علمه بكل تناج يكون منهم في أي مكان من الأمكنة).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٣٩).

(٤) مختصر العلو: (ص ٢٦٨).

(٥) في صحيح مسلم (٤/ ١٩٩٧) برقم (٢٥٨٢). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَتُؤَدُّنَّ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجَلْحَاءِ، مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ».

(٦) تفسير الألوسي روح المعاني (١٥/ ٢٥٥)

وتعقبه الألباني رحمه الله برد هذا التأويل، ورأى أن في هذا خروجًا عن منهجيته في التفسير، والتي اتسمت بمنهج السلف رحمهم الله، ونقل قول النووي (٦٧٦ هـ) في شرحه لمسلم: (هذا تصريح بحشر البهائم يوم القيامة وإعادتها يوم القيامة كما يعاد أهل التكليف من الآدميين وكما يعاد الأطفال والمجانين ومن لم تبلغه دعوة، وعلى هذا تظاهرت دلائل القرآن والسنة قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ وإذا ورد لفظ الشرع ولم يمنع من إجرائه على ظاهره عقل ولا شرع وجب حمله على ظاهره) [١].

وقال في نقده للألوسي: (هو منه غريب جدًا لأنه على خلاف ما نعرفه عنه في كتابه المذكور، من سلوك الجادة في تفسير آيات الكتاب على نهج السلف، دون تأويل أو تعطيل، فما الذي حمله هنا على أن يفسر الحديث على خلاف ما يدل عليه ظاهره، وأن يحمله على كنايةٍ عن العدل التام، أليس هذا تكذيبًا للحديث المصرح بأنه يقاد للشاة الجماء من الشاة القرناء، فيقول هو تبعا لعلماء الكلام: إنه كناية!) [٢].

وحقَّق في آخر تعقبه أن القول بحشر البهائم والاقتصاص لبعضها من بعض هو الصواب الذي لا يجوز غيره، فلا جرم أن ذهب إليه الجمهور[٣].

رابعًا: رد الألباني على من نفى المجيء لله تعالى:

مجيء الله تعالى ثابت في آياته سبحانه، منها قوله الكريم: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠] وذلك يوم القيامة كما رواه ابن جرير عن طائفة من التابعين[٤]، وقد تأولها بعض العقلانيين بتأويلات باطلة، كقولهم يأتيهم الله بظلل. فنفى بذلك حقيقة الإتيان اللائق بالله تعالى بل غلا بعض ذوي الأهواء فقال: "قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾ حكاية عن اليهود، والمعنى أنهم لا يقبلون دينك إلا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظلل من الغمام ليروه جهرة، لأن اليهود كانوا مشبهة يجوزون على الله المجيء والذهاب"! ذكره الألباني عن الرازي في نقل الكوثري مقررًا له[٥].

ثم تعقبهم بأن هذا المجيء لله تعالى يوم القيامة، وأن دلائله متظاهرة من الكتاب والسنة، ثم رد الزعم بأنها حكاية عن اليهود بقوله: (ولم يكتف بهذا بل نسب القول بتجويز المجيء على الله إلى اليهود، وأن الآية نزلت في حقهم! ضلال وكذب، أما الضلال فواضح من تحريف الآيات المستلزم الطعن في الأئمة الذين يؤمنون بمجيء الله تعالى يوم القيامة.

---

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (١٦/ ١٣٦)

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: (٤/ ٦١٢).

(٣) المرجع السابق. (٤/ ٦١٣).

(٤) انظر: تفسير ابن جرير (٦٦٩/١).

(٥) مختصر العلو: (ص ٢٣-٢٤).

وأما الكذب فإن أحدا من العلماء لم يذكر أن الآية نزلت في اليهود، بل السياق يدفع ذلك، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ٢٠٨ فَإِن زَلَلۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡكُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٢٠٩ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٨-٢١٠] قلت: فأنت ترى أن الخطاب موجه للمؤمنين)[1].

خامسًا: رد الألباني على الخوارج في حملهم الآيات التي نزلت في اليهود على حكام المسلمين وقضاتهم:

تنزيل آيات الله على غير من نزلت فيه من نواقض التفسير الصحيح، ولأجله نبه العلماء على خطورة التعدي في التفسير بإسقاطات لا تقوم على أصل شرعي صحيح، وقد أخذ الألباني رحمه الله بهذا المبدأ في نقده على من حمل قول الله عز وجل: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] على بعض الحكام المسلمين وقضاتهم الذين يحكمون بغير ما أنزل الله من القوانين الأرضية.

والآيات نزلت في اليهود كما قرره ابن جرير الطبري في تفسيره إذ قال رحمه الله: (وأولى هذه الأقوال عندي بالصواب، قول من قال: نزلت هذه الآيات في كفار أهل الكتاب، لأن ما قبلها وما بعدها من الآيات ففيهم نزلت وهم المعنيون بها، وهذه الآيات سياق الخبر عنهم، فكونها خبرا عنهم أولى) [2].

قال الألباني في انتقاده للخوارج المستدلين بالآيات الثلاث في تكفير بعض حكام المسلمين: (لا يجوز تكفيرهم بذلك، وإخراجهم من الملة إذا كانوا مؤمنين بالله ورسوله، وإن كانوا مجرمين بحكمهم بغير ما أنزل الله، لا يجوز ذلك، لأنهم وإن كانوا كاليهود من جهة حكمهم المذكور، فهم مخالفون لهم من جهة أخرى، ألا وهي إيمانهم وتصديقهم بما أنزل الله، بخلاف اليهود الكفار، فإنهم كانوا جاحدين له... فمن قام من المسلمين بشيء من هذه المعاصي، فكفره كفر عملي، أي إنه يعمل عمل الكفار، إلا أن يستحلها، ولا يرى كونها معصية فهو حينئذ كافر حلال الدم، لأنه شارك الكفار في عقيدتهم أيضًا) [3].

(١) مختصر العلو (ص٢٤)

(٢) تفسير الطبري: (٨/ ٤٦٨).

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: (٦/ ١١٥).

الخاتمة:

أحمد الله على ما من به من إكمال هذا البحث العلمي حول عناية الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بالتفسير نقدًا وتخريجًا وتصحيحًا لمنهجه وردًا على المتأولين فيه تأويلاً يجانب تأويل السلف، وأجمل أهم نتائج البحث فيما يلي:

١. يمكن أن يُعرَّف مصطلح نقد التفسير بأنه نظر المفسر في القول التفسيري، لتمييز جيده من رديئه وصحيحه من فاسده وراجحه من مرجوحه بمبررات علمية يقدمها الناقد.
٢. نَقَد الشيخ الألباني تساهل المفسرين في إيراد الإسرائيليات ودافع عن مقام العصمة للأنبياء المرسلين والملائكة المقربين.
٣. حرص الشيخ الألباني أن لا يُنسب للصحابة رضي الله عنهم إلا الصحيح من الأقوال، ودَفَع رحمه الله بالنقد العلمي كل ما يتعارض مع منهجهم في التفسير، وقارَن بين أقوال المفسر منهم مع أدلة الكتاب والسنة بعد إبطال القول سندًا ومتنًا.
٤. أورد بعض المفسرين غرائب في التفسير دعت الألباني رحمه الله لمراجعتها ومناقشتها مناقشة علمية.
٥. نَقَد الألباني الشيعة في مسألة الولاية، ونقد الخوارج في مسألة تكفير الحكام بآية المائدة، كما نقد العقلانيين الذين خالفوا أصول التفسير بإعمال عقولهم مع تعطيل دلالة نصوص الوحيين.
٦. ناقش الألباني بعض المفسرين في مناهجهم في التفسير، أو ما كان معهودًا منهم في تآليفهم الأخرى، ووازن بين تلك المناهج تصحيحًا لما ينتقده منهم في التفسير.
٧. عُني الألباني بأسباب النزول صحة وضعفًا وما يترتب على ذلك من الأثر على المعاني والدلالات.
٨. التزم الألباني في تفسيره للآيات منهج أهل السنة والجماعة في نقد الخوارج والشيعة ومتأولي الصفات.

هذا ما يتصل بالنتائج العلمية مجملة، وأما التوصيات، فأوصي بإشباع البحث حول جهود الألباني في علوم القرآن بعامة–خاصة في الأبحاث العلمية الأكاديمية– في المسارات البحثية التالية:

١. جهود الألباني في علوم القرآن.
٢. أقوال الألباني في التفسير.
٣. استدراكات الألباني على المفسرين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المراجع:

١. الاستدراك في التفسير دراسة تأصيلية د. منال بنت عبدالإله العتيبي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

٢. أصول في التفسير، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، أشرف على تحقيقه: قسم التحقيق بالمكتبة الإسلامية، الناشر: المكتبة الإسلامية، الطبعة: الأولى،١٤٢٢ هـ -٢٠٠١م.

٣. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

٤. الامام الألباني دروس وعبر ومواقف، عبد العزيز ابن محمد السدحان.

٥. ترجمة موجزة لفضيلة المحدث الشيخ أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، وأضواء على حياته العلمية دكتور عاصم عبد الله القريوتي، دار المدني للطباعة والنشر، جدة.

٦. تفسير القرآن العظيم المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٧. التفسير الوسيط للقرآن الكريم المؤلف: محمد سيد طنطاوي، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة: الأولى ١٩٩٧م.

٨. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية –المغرب عام النشر:١٣٨٧هـ.

٩. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.

١٠. جامع البيان في تأويل القرآن المؤلف: محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

١١. الجامع الصحيح (صحيح البخاري) المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٢. الجامع لأحكام القرآن المؤلف أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي (المتوفى:٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٣. حاشية مقدمة التفسير (المقدمة والحاشية كلاهما للشيخ ابن قاسم رحمه الله)، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني الحنبلي النجدي (ت ١٣٩٢هـ)، الناشر: بدون ناشر، الطبعة: الثانية، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م
١٤. حياة الألباني وآثاره وثناء العلم عليه، محمد بن إبراهيم الشيباني، مكتبة السداوي ١٤٠٧ه. الإمام الالباني شيخ الإسلام وإمام أهل السنة والجماعة في عيون أعلام العلماء وفحول الأدباء، سليم عيد الهلالي، دار الإمام أحمد، ١٤٣٣ ه.
١٥. حياة الإمام الألباني بقلمه، عصام موسى هادي، المكتبة الإسلامية، عمان ١٤٢٢ه.
١٦. الدر المنثور المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) الناشر: دار الفكر - بيروت.
١٧. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
١٨. الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة، والمؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م.
١٩. زاد المسير في علم التفسير لمؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.
٢٠. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى.
٢١. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠ هـ)، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى للطبعة الجديدة (١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م) - (١٤٢٥ هـ)
٢٢. سنن ابن ماجه المؤلف: ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني، (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.
٢٣. السنن الكبرى للبيهقي المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي الخراساني البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

٢٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
٢٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
٢٦. العين، المؤلف: الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
٢٧. فتح القدير بين فني الرواية والدراية من علم التفسير المؤلف: محمد بن علي الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٤هـ.
٢٨. قطف الثمار بآخر ما حدث به الألباني من أخبار، عطية بن صدقي علي سالم عودة، دار الآثار للنشر المكتبة الإسلامية ١٤٢٢ ه.
٢٩. قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، المؤلف: حسين بن علي بن حسين الحربي، أصل الكتاب: رسالة ماجستير– كلية أصول الدين، جامعة الإمام ١٤١٥ هـ بإشراف الشيخ مناع القطان، الناشر: دار القاسم – السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
٣٠. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ – ٢٠٠٢ م.
٣١. لباب التأويل في معاني التنزيل، المؤلف: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (المتوفى: ٧٤١هـ)، المحقق: تصحيح محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٥هـ.
٣٢. مجموعة الرسائل المنيرية، المؤلف: مجموعة مؤلفين، دار النشر: ادارة الطباعة المنيرية – مصر.
٣٣. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢ه)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ.

٣٤. المستدرك على الصحيحين المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ه – ١٩٩٠م.
٣٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٣٦. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
٣٧. معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.
٣٨. معجم مقاييس اللغة المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر ١٩٧٩م.
٣٩. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) المؤلف: فخر الدين محمد بن عمر الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ.
٤٠. منزلة السنة في الإسلام، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، الناشر: الدار السلفية – الكويت، الطبعة: الرابعة – ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م.
٤١. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ه.
٤٢. منهج النقد في التفسير. تأليف: د. إحسان الأمين. دار النشر: دار الهادي. سنة الطبع: الطبعة الأولى (١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م).
٤٣. موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: محمد عبد الرزاق حمزة، الناشر: دار الكتب العلمية.
٤٤. نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الطبعة الثالثة: ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.